الأنباء
الثلاثاء 3 يناير 2012

مصادر استشارية تصف علاقة حزب الله وعون مع سورية بـ "المرعبة"

فرنجية: "القاعدة" موجودة والأسد صديقنا لكن ليس على حساب لبنان والمستقبل يرد: حتى السوريون تراجعوا عن اتهام التنظيم واتهمو الإخوان

نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء الإماراتي حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مستقبلاً الرئيس اللبناني ميشال سليمان (محمود الطويل)

لبنان الطبيعة أبيض، بل ناصع البياض، مع وصول الثلوج الى مشارف العاصمة بيروت، عشية السنة الجديدة، لكن لبنان السياسي، باق على حاله من التردد والتزمت والرهان على المجهول الربيعي العربي المنتظر.

وكما البلد محتجز داخل زنزانة المجهول المنتظر، احتجز الثلج آلاف المواطنين والسياح العرب والأجانب داخل شاليهاتهم او السيارات على طرق فارس وكفر ذبيان والأرز.

بيد ان زنزانة الثلج بلا اقفال ولا أبواب، فيما الواقع السياسي بخلاف ذلك تماما، فالتشنجات السياسية تتوالد، وكلما اطفئت مشكلة ظهرت أخرى، والنقاش الآن مازال يتمحور حول ملفين، تصريحات وزير الدفاع حول وجود «القاعدة» في بلدة عرسال، وهو ما آثار حفيظة السلطة والمعارضة، ومسألة تصحيح الأجور.

فرنجية يدافع عن الوزير غصن

في موضوع تصريحات وزير الدفاع انضم أمس النائب سليمان فرنجية الوثيق العلاقة بدمشق، الى مبرري تصريحات الوزير غصن، بعدما لقيت حملة المعارضة عليه حد المطالبة بمساءلته دستوريا.

وقال فرنجية في مؤتمر صحافي عقده في مقره الشمالي في «بنشي» ان المستهدف من الحملة على الوزير فايز غصن هو الجيش اللبناني، وليس وزير الدفاع، وأضاف: عندما يهان وزير الدفاع تهان المؤسسة العسكرية.

وقال فرنجية ان الوزير غصن يتعرض للحملة التي تعرض لها شخصيا عندما كان وزيرا للداخلية، وقال ان جو القاعدة موجود بالاستناد الى تقارير ومعلومات.

وأشار الى ان غصن ملزم بالسرية، أما أنا فلست ملزما، هناك تقاعس من الدولة اللبنانية في هذا المجال، وقال: منذ الصيف، وتحديدا منذ بدأت الأحداث في سورية، ونحن نسمع ان سورية اخترقت الحدود اللبنانية ودخلوا وخرجوا وقصفوا مناطق لبنانية، ثم يحملون الدولة مسؤولية هذا الخرق، وقد كتبت التقارير من القوى الأمنية وخاصة من الجيش اللبناني ومديرية المخابرات وسلمت الى وزير الدفاع والمسؤولين، حتى وصلنا الى حد اني طلبت من وزير الدفاع رفع المسؤولية عنه، لتتحمل الدولة كلها المسؤولية، وقال: أنا سأذهب الى مجلس الوزراء ويتحمل الجميع المسؤولية، وهو لم يقل ان كل من يأتي من سورية ارهابي بل قال: بعض المتسللين من سورية ارهابيون يأتون باسم المعارضة لكنهم ليسوا كذلك، وقد تبنى مجلس الوزراء معلوماته، فإذا ببعض الوزراء يقول انه مع والآخر هو ضد، ذلك لم يحصل في مجلس الوزراء.

وعن علاقته بالنظام السوري قال فرنجية ما نستطيع ان نفعله لهذا النظام لن نتأخر عنه، لكن ليس على حساب لبنان، كل اللبنانيين يعلمون ذلك وهذا ما نرفع رأسنا به، نحن ولا مرة طلعنا الى سورية وعملنا خطابا سياسيا وعلقنا صور بشار الأسد، نحن نضع صورة رئيس لبنان فوق رأسنا، وليس صورة الرئيس بشار الأسد.

وتابع نحن ولا يوم قلنا ان مرجعيتنا هي سورية. سورية حليفتنا، والرئيس بشار صديقنا، بل هو أخونا، نحن نؤمن بهذا النظام العلماني في سورية، ونؤمن بكل العلاقة الجيدة. نحن اليوم مع سورية، مع الرئيس بشار الأسد، أما الآخرون فهم مع سورية في لبنان وضد سورية في سورية، حين كانت سورية في لبنان كانوا معها، وحينما صارت سورية في سورية صاروا ضدها.. نحن كان لنا رأينا بوجود الجيش السوري وبأخطاء المخابرات السورية في لبنان، لكننا لن ندخل في هذا الموضوع، وما أود قوله ان مصلحة سورية فوق كل اعتبار، والذي قاله وزير الدفاع عسى ألا يكون معه حق فيه، أملنا أن يكون على خطأ، لأنه اذا كان معه حق، فلن يكون الجو إيجابيا، والمستقبل يكشف الأمور.

صحيح القاعدة موجودة

وأضاف: تقولون وجود القاعدة ليس صحيحا، وأنا أقول لكم: بلى، صحيح.. هناك قاعدة في لبنان، تقولون هذا ممر وليس مقرا، ما الفارق؟

وغمز فرنجية من قناة وزير الداخلية مروان شربل الذي نفى وجود معلومات لديه حول القاعدة، بإشارته الى الذي كان يعمل لدى هذه الأجهزة وفجأة صار وزيرا لها، مازال يتصرف وكأنه مازال تحت يدها.

وردا على سؤال قال فرنجية: لست أنا الوزير لا كشف عن المعلومات، وأتمنى على الوزير أن يفعل. ورئيس الجمهورية والحكومة يعلمان أن هذه المعلومات جديدة، وان هناك كلاما واحدا حكي مع وزير الدفاع بألا تكبروا القصة.

من جهته نائب البعث عاصم قانصو قال ان تنظيم القاعدة متغلغل في لبنان، وهناك اكثر من عشرين تنظيما اصوليا يدورون في فلكه.

وقال قانصو ان الحركات السلفية في شمالي لبنان والبقاع توفر الأرض الخصبة ليتمدد القاعدة في لبنان.

واتهم قانصو نائب الشمال خالد ضاهر بالتورط في احداث سورية بدليل مقتل مرافقه في مدينة حمص منذ ايام.

من جانبه أعلن رئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب اللبناني سمير الجسر انه سيدعو وزير الدفاع فايز غصن لكشف الحقائق أمام اجتماع اللجنة ولاستيضاح موقفه إزاء تصريحاته الخاصة بتسلل عناصر من تنظيم القاعدة إلى سورية عبر لبنان بمنطقة عرسال اللبنانية.

ونفى في تصريح له أمس اتهام تيار المستقبل بتنظيم حملة ضد وزير الدفاع، ولكنه اعتبر أنه تسرع في تصريحه الذي أثر بشكل كبير على سمعة لبنان. وقال: «إنه تبين للجميع بعد أيام أن الوزير تراجع ضمنا عن هذا التصريح، وأن اجتماع مجلس الدفاع الأعلى أكد أنه لا وجود لـ «القاعدة» في لبنان».

ولفت إلى أنه حتى السوريون الذين صرحوا في اليوم الأول لتفجيري دمشق، بأن تنظيم القاعدة وراء ذلك تراجعوا وقالوا: «ان الإخوان المسلمين وراء هذين التفجيرين». وتسأل هل يمكن السكوت عن تصريح غصن «إن تنظيم القاعدة ينطلق من لبنان».

واستنكر الجسر سياسة «النأي بالنفس» التي انتهجتها لبنان حيال ما يجري في سورية، لكنه قال «لنكن منصفين، ربما لم يكن بإمكان لبنان اتخاذ موقف آخر في مجلس الأمن بشأن هذا الملف، ولكن المؤسف هو موقف لبنان في جامعة الدول العربية، عندما جرت مناقشة الأوضاع في سورية، فقد كان بإمكانه أن يتخذ الموقف نفسه الذي اتخذه العراق».

لكن النائب عمار حوري (المستقبل) قال ان اثارة قضية بلدة عرسال من قبل وزير الدفاع فايز غصن في هذا الوقت بالذات، جاءت بطلب سوري لتغطية الانفجارين في دمشق.

وقال حوري ان 14 آذار حاضرة للمشاركة بطاولة الحوار عندما يدعو اليها الرئيس ميشال سليمان اذا اقتصر جدول الاعمال على بند واحد هو السلاح او بمعنى آخر الاستراتيجية الدفاعية وحسب.

علاقة عون بحزب الله ودمشق

اوساط رئيس الحكومة نقلت عنه ان العماد ميشال عون ووزراء كتلته يتصرفون على اساس ان اتفاق الطائف الذي جعل السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء مجتمعا غير موجود او انهم غير معنيين به، وبالتالي فانهم يتعاطون مع الأمور المطروحة على مجلس الوزراء وادارة الدولة على ان الاصلاح لا يتم الا وفق رؤيتهم ويتدخلون في صلاحية وضع جدول اعمال مجلس الوزراء ويختصرون الاصلاح بإقالة هذا الموظف او ذاك او بتعيين هذا او ذاك في مجلس القضاء الاعلى او غيره. المشكلة تقول الاوساط ان العماد عون يعتبر نفسه الشريك الماروني الاساسي ان لم يكن الوحيد والرابح الاول نتيجة وضعه كل اوراقه لدى حزب الله واعتياده على مراعاة الحزب له في كل شيء.

وفي هذا السياق يصف مصدر استشاري لـ «الأنباء» ان علاقة العماد عون بحزب الله وبالنظام السوري بالمرعبة كونه يلتصق بها الى ابعد الحدود بدليل انه كان الوحيد الذي غطى وزير الدفاع فايز غصن في كلامه عن القاعدة في عرسال، قبل ان ينضم اليه النائب سليمان فرنجية امس بدفاعه عن الوزير غصن الذي يمثله في الحكومة.

● بيروت ـ عمر حبنجر ووكالات

الجيش الإسرائيلي يقرر بناء جدار فصل بين قريتي المطلة وكفر كيلا على الحدود اللبنانية

عواصم ـ وكالات: قرر الجيش الإسرائيلي بناء جدار يفصل بين بلدة المطلة المحتلة وقرية كفر كيلا اللبنانية الواقعتين على بعد أمتار معدودة في جانبي الحدود بدعوى منع احتكاكات بين الجانبين وذلك على الرغم من احتمال وجود معارضة لبنانية لبنائه.

ونقلت وكالة «بو بي آي» عن صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس قولها ان ضابطا في قيادة الجبهة الشمالية للجيش الإسرائيلي كشف أن «هذا أول جدار من نوعه مع لبنان والحديث يدور في هذه المرحلة عن مشروع موضعي لكن ربما يتم توسيعه في المستقبل إلى نقاط احتكاك أخرى».

وأضاف الضابط الإسرائيلي «نعتقد أنه ستكون هناك معارضة من الجانب اللبناني لكن الواقع يلزم ببنائه».

وقالت الصحيفة إن طول الجدار بارتفاع خمسة أمتار سيكون أكثر من كيلومتر واحد وسيتم وضع وسائل إنذار عليه وسينتهي العمل على تخطيطه في الأيام القريبة ويتوقع أن يبدأ العمل في بناء هذا الجدار خلال الأسابيع القريبة المقبلة.

وقال الضابط الإسرائيلي إن الجيش الإسرائيلي سلم القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان الـ «يونيفيل» طلبا لتنسيق أعمال بناء الجدار معتبرا أن «هذا الجدار سيرفع مستوى الأمن في هذه المنطقة والشعور بالأمن لدى سكان المطلة».

ويدعي الجيش الإسرائيلي أن بناء هذا الجدار يأتي على أثر تحول منطقة الحدود عند المطلة وكفر كيلا إلى واحدة من نقاط الاحتكاك وأنه وقعت فيها أحداث جنائية مثل تهريب مخدرات وأحداث أمنية تتمثل في احتكاكات بين دوريات الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني وإلقاء حجارة باتجاه المزارعين في الجانب الإسرائيلي.

وعقب الناطق العسكري الإسرائيلي على الموضوع بالقول «بما أن المنطقة هي نقطة احتكاك دائم على طول الحدود فإنه يتم العمل أمام يونيفيل والجيش اللبناني للبحث في إمكانيات عدة لتقليل الاحتكاك في المكان».

ملف التعيينات عنوان "المعركة" المقبلة داخل مجلس الوزراء

الاعتقاد السائد لدى العديد من المراقبين ان ملف التعيينات سيكون عنوان المعركة المقبلة داخل مجلس الوزراء بسبب تعقيدات هذا الملف وعدم التوافق السياسي والطائفي حياله.

ومن المؤشرات على ذلك ان مجلس الوزراء عقد 34 جلسة، كان شبه غائب عنها ملف التعيينات، فطوت الحكومة سنة 2011 على شغور في أبرز وظائف الفئة الأولى.

مائة وتسع وأربعون هو عدد هذه الوظائف منها تسع وستون للمسيحيين موزعة على الموارنة في أربع وأربعين منصبا، احد عشر منصبا للأرثوذكس، احد عشر منصبا للكاثوليك، وثلاثة مناصب للأرمن.

أما المسلمون فلهم ثلاث وسبعون وظيفة، ثلاثون منها للسنّة، اثنتان وثلاثون للشيعة، وعشر وظائف للدروز، ومنصب واحد للعلويين، فيما تبقى سبع وظائف مستحدثة غير محددة الطائفة.

ستة وعشرون مركزا للمسيحيين تشغر حاليا وهي موزعة كالتالي: ستة عشر مركزا للموارنة أبرزها منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى والمدير العام للجمارك، خمسة مراكز للروم الأرثوذكس أقدمها شغر العام 2005 أبرز هذه المناصب منصب محافظ مدينة بيروت، وخمسة مناصب للكاثوليك تشغر ايضا.

ستة وعشرون مركزا للمسلمين تشغر أيضا: ثلاثة عشر للطائفة السنية أبرزها منصب الأمين العام لوزارة الخارجية، اضافة الى مركز محافظ جبل لبنان ورئيس مجلس الانماء والاعمار والمدير العام لهيئة اوجيرو.

احد عشر مركزا للشيعة تشغر ايضا، أبرزها منصب الأمين العام لمجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للجمارك.

ثلاثة مناصب للدروز أبرزها محافظ الجنوب والمدير العام للمهجرين.

الى كل هذه الأرقام يضاف أكثر من ثلاثين مركزا ديبلوماسيا في بعثات لبنان في الخارج، خلال تولي الرئيس سعد الحريري رئاسة الحكومة تم وضع آلية للتعيينات تقوم على معيار الكفاءة والنزاهة أساسا لتولي المناصب الشاغرة، ولكن هذه الآلية بقيت في الادراج ولم تسهم في احراز اي تقدم في ملف التعيينات وليس غريبا وسط هذا التوزيع الطائفي والمحاصصة ان يكون عدم التوافق السياسي والطائفي هو السبب الأساسي الذي يعوق اقرار التعيينات، ما يعطل عجلة العمل الإداري والمؤسساتي.

● بيروت ـ محمد حرفوش

السجالات حول "القاعدة" تؤكد وجود حكومات لبنانية في حكومة واحدة

إيلي الفرزلي لـ "الأنباء": الرهان على دور تركي سقط والحديث عن طلب روسيا من الأسد التنحي إعلامي

إيلي الفرزلي

رأى نائب رئيس المجلس النيابي الاسبق ايلي الفرزلي ان ما ذكرته احدى الصحف العربية نقلا عن معلومات اميركية اكيدة أن «الحكومة الروسية طلبت من الرئيس السوري بشار الاسد عبر سفيرها في دمشق عظمة الله كولمحمدوف التنحي مع ضمانات لخروج مشرف له وحصانة ضد اي ملاحقات مستقبلية بحقه»، كما تضمنت المبادرة الروسية بحسب الصحيفة «اقتراح تسليم الاسد الحكم لنائبه فاروق الشرع ليشرف على مرحلة انتقالية تجرى خلالها انتخابات برلمانية ورئاسية» رأى انه مجرد كلام اعلامي يندرج في اطار الحملة الاعلامية التي تخوضها بعض الانظمة العربية الى جانب الاعلام الغربي، وتعكس رغبة عربية عارمة في لي ذراع الاسد للنيل من استراتيجيته الممانعة في قيادة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، جازما بأن هذا الكلام لا اساس له من الصحة بدليل تعارضه مع الاستراتيجية الروسية التي تربط نجاحها وانتصارها مباشرة بوجود الرئيس الاسد في الحكم.

واكد الفرزلي في حديث لـ «الأنباء» عدم وجود امكانية لتطبيق السيناريو اليمني او اي سيناريو آخر على الازمة السورية في ظل دعم روسيا المطلق للرئيس الأسد، خصوصا بعد ان فشلت الحرب الافتراضية على سورية منذ اليوم الاول لسقوط بنغازي 1 وبنغازي 2 وبنغازي 3، وبعد ان بدأت المنطقة تشهد اواخر سقوط مشروع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بإعادة بناء الامبراطورية العثمانية، وايضا والاهم بعد سقوط المراهنات العربية أمام المطالب السورية، معتبرا ان الرئيس الحريري وبالرغم من تواصله مع كبار الشخصيات العربية لم يتنبه الى ان الجامعة العربية تتعاطى مع الوضع السوري وفقا لحسابات كبرى على مستوى أمن الخليج واستقراره، خصوصا ان قوس الازمات الامنية يحيط بدول مجلس التعاون الخليجي بدءا من معارض الحوثيين والسلفيين في اليمن مرورا بأحداث القطيف والطائف في السعودية وصولا الى الانسحاب الاميركي من العراق الذي ادى الى تحرير الخط الممتد من ايران مرورا بالعراق وسورية وصولا الى لبنان واعطى دعما للرئيس الاسد بعد ان كانت المراهنة على اسقاطه في سباق مع الزمن، اي المراهنة على اسقاطه قبل الانسحاب الاميركي وتحديدا مع حلول شهر رمضان المبارك، بمعنى آخر يعتبر الفرزلي ان دول الخليج باتت على قناعة تامة بأن اسقاط الرئيس الاسد سينعكس سلبا عليها بشكل عام وعلى المملكة السعودية بشكل خاص، وهو ما دفع ويدفع بالسعودية الى التزام الصمت حيال الاحداث السورية وبالتالي الى تراجع الجامعة العربية امام المطالب السورية.

وعن ابعاد مطالبة الرئيس الحريري «بتشكيل قوة عربية ـ تركية مشتركة لانهاء حكم الرئيس الاسد»، لفت الفرزلي الى ان الرئيس الحريري جزء من الكيان السياسي لدول الخليج وهو بالتالي يشارك في حملة الضغوطات العربية والدولية على الرئيس الاسد، علما انها حملة لن تتعدى عتبة الخطاب السياسي كونها اضعف من ان تودي الى تغيير الوقائع على الارض، ومن ان تلغي الحسابات الخليجية القائمة على مخاطر سقوط الرئيس الاسد وانعكاسات سلبياته عليها، معتبرا بالتالي ان الرئيس الحريري يراهن على دور تركي بات في حكم المشلول بعد سقوط الطموحات العثمانية السلجوقية على ابواب دمشق بحيث اصبح اردوغان اعجز من ان يضطلع بدور فاعل في المنطقة العربية بعد رفض كل من القوميين العرب وروسيا لتلك الطموحات.

وعلى مستوى الداخل اللبناني وعن رأيه في تصريحات وزير الدفاع فايز غصن الذي اكد فيها مرارا وجود عناصر من القاعدة في بلدة عرسال البقاعية وما تبعها من سجالات ومواقف متضاربة، لفت الفرزلي الى ان لبنان يشهد حالة من الانحطاط الكامل والفعلي للحياة الدستورية وهو ما تجسد من خلال التناقض والتضارب بين مواقف المعنيين في الحكم، معتبرا على سبيل المثال أن الوزير غصن ادلى بدلوه ليأتي بعده رئيس الوزراء نجيب ميقاتي ويدلي بدلو يتناقض بمحتواه عن محتوى دلو الوزير غصن، ولتكر بعدها سبحة التناقضات مع ما احتواه دلو كل من الرئيس سليمان ووزير الداخلية مروان شربل، معتبرا ان سلسلة التناقضات والتباينات في مواقف المسؤولين على مستوى رئاسة الجمهورية وذوي الحقائب السيادية في الحكومة ان اكدت شيئا فهي تؤكد عدم وجود حكم مترابط ومتماسك، وعدم وجود وحدة دستورية بين اهل الفريق الحاكم، تماما كما حصل في موضوع الاجور بحيث سارع الرئيس ميقاتي الى تبرئة ذمته من قرار مجلس الوزراء واعلان عدم مسؤوليته في هذا الخصوص.

واشار الفرزلي الى انه وامام ما تحدث عنه الوزير غصن وسط احاطته بكبار رموز الجيش اللبناني، كان على الجميع اما ان يتفاعلوا معه كونه صاحب الاختصاص والمخول الوحيد بتأكيد وجود القاعدة في لبنان او عدمه، واما ان يستقيل الوزير غصن بعد تصدي اكثرية الهيئات السياسية لمعلوماته، واما ان تستقيل الحكومة برمتها، معتبرا بالتالي واقع الفوضى الدستورية التي شهدها التواصل بين اركان الحكم يستوجب اعادة النظر ليس فقط بالحياة الدستورية فحسب انما ايضا بالحكومة ككل، وذلك لاعتباره ان ما تقدم يشير الى وجود حكومات لبنانية في حكومة واحدة.

● بيروت ـ زينة طبارة

يوسف: كلام عون عن قدرته على "كسر" توجهات ميقاتي مهزلة!

علق عضو كتلة «المستقبل» النائب غازي يوسف على ما ورد عن ان رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون أكد أمام محدثيه ان التصويت على قانون رفع الأجور كان لإفهام رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «اننا نستطيع كسر توجهاته» بالقول: كلام عون مهزلة واعتراف بأخذ البلد الى الهاوية للتمريك ضد ميقاتي. وأضاف في هذا السياق: «مرسوم الأجور سيرد من مجلس شورى الدولة ما سيؤدي الى جعل ميقاتي يبدو كبطل».

وأكد في حديث الى قناة «ال بي سي» عن تصرف التيار العوني داخل الحكومة المتمثل بـ «أنا ولا أحد» استهدافا لاتفاق الطائف، قال يوسف: هناك كلام اليوم عن اتفاق جديد وعون «ماشي» فيه لأنه يعتبر نفسه الماروني الأوحد ولا وجود لمسيحي آخر في البلد، وان ما يقوم به عون تكليف من حزب الله وتسهيل لطلباته. وردا على سؤال أكد يوسف ان هناك اليوم محاولة للسيطرة على البلد من خلال الانقلاب الذي حصل على الرئيس سعد الحريري، مشيرا الى ان الرئيس ميقاتي مهدد ورهينة ومسيطر عليه، وموقعه لا يحسد عليه فهو مهمش ومجبر على اتخاذ القرارات.

● بيروت ـ خلدون قواص

أخبار وأسرار لبنانية

● **القرار اليتيم:** توقعت مصادر وزارية ان يصبح قرار مجلس الوزراء زيادة الاجور والذي صوّت عليه مجلس الوزراء خلافا لاتفاق ارباب العمل مع الاتحاد العمالي العام يتيما مع مطلع العام الجديد رغم استناده الى مشروع وزير العمل شربل نحاس.

وأشارت المصادر الى ان قرار رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي عدم التوقيع على القرار يصبح نافذا، وقرار الهيئات الاقتصادية بتطبيق القرار المتفق عليه مع العمال، يجعل من القرار الذي صوّت عليه مجلس الوزراء كأنه لم يكن.

● **التضخم والدين العام في لبنان:** أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان التضخم بلغ في لبنان خلال العام 2011 نحو 4٪ والدين العام 54 مليارا.

وأوضح ان الـ 54 مليارا هو دين كلي، اما الدين الموجود في السوق فلا يتعدى 37 مليارا، لأن جزءا من هذا الدين يحمله مصرف لبنان او الدول التي أقرضت لبنان في باريس 2 وباريس 3.

وأضاف: ان تصحيح الاجور يمكن ان يؤدي الى تضخم اضافي بنسبة 5٪، وقال للمؤسسة اللبنانية للارسال ان هذا الأمر يرتب على البنك المركزي اتخاذ التدابير اللازمة لضبط السيولة، حتى لا يأكل التضخم القدرة الشرائية للزيادات المقررة.

● **البطريرك الراعي يدعو لعقد اجتماعي جديد بين اللبنانيين:** دعا البطريرك الماروني بشارة الراعي الى تطوير الصيغة التطبيقية لميثاق 1943 الوطني من اجل عقد اجتماعي جديد. ولفت خلال قداس رأس السنة واليوم العالمي للسلام الى ان تطوير هذه الصيغة يستوجب احترام التنوع في الوحدة واحترام حرية الرأي والضمير، والعمل لمصلحة جميع فئات المواطنين والمناطق، مشددا على ضرورة ادراك رسالة لبنان الحضارية والثقافية في العالمين الاسلامي والمسيحي وفي المحيط العربي انطلاقا من تجربته التاريخية ومن موقعه الجغرافي المتوسطي.

واضاف: ان تطوير هذه الصيغة يستوجب احترام التنوع في الوحدة وحماية حرية الرأي والضمير.